

الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

Environmental collection as a tool for achieving sustainable development

د. بن الأبيض بوبكر¹، د. بن سالم أحمد عبد الرحمان²¹ جامعة الجلفة (الجزائر)، bakarlabiad@yahoo.fr² جامعة الجلفة (الجزائر)، chercheurbensalem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/20

تاريخ القبول: 2025/06/09

تاريخ النشر: 2025/06/12

ملخص:

من خلال دراسة موضوعنا هذا والمتمثل في الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الذي أصبح الاهتمام به لواسع النظر لجميع الدول لاستحداث أداة الجبائية في كل الأنظمة بما يتوجب الحد من المشاكل البيئية التي تعد أحد المشاكل فيما تفرزه من تلوثات خاصة في الاستخدام العشوائي من خلال الأنشطة التي تقام وتؤثر على التنمية المستدامة، وسعياً لذلك ولتحقيق التنمية وبعدها للأجيال القادمة من خلال أداة الحماية البيئية، أدى لدفع لجميع الدول وباختلاف الأنشطة التي تقام، من فرض ضرائب ورسوم وإتاوات من أجل إعادة إصلاح الأضرار، إضافة إلى التحفيزات التي تمنح التي تكون صديقة للبيئة من أجل التشجيع على التنمية وتحقيقها وذلك بحسب كل دولة.

كلمات مفتاحية: الحماية البيئية، التنمية المستدامة، الضرائب، الاستغلال العقلاني، الوقاية، حوافز.

Abstract:

Through our study of this topic of ours, which is environmental collection as a tool achieving sustainable development, which has become a widespread concern for all countries to develop a collection tool in all all systems, which must reduce environmental problems, which are one of the problems in terms of the pollution they produce, especially in random use through activities that it is established and affects sustainable development, and in an effort to achieve development and after it for future generations through the tool of environmental collection, it has led to payments to all countries and for the various activities that are carried out, from imposing taxes, fees and royalties in order to restore damage, in addition to the incentives that are granted that are environmentally friendly in order to Encouraging and achieving development according to each country.

Keywords: environmental levy, Sustainable development, taxes, Rational exploitation, Protection, Incentives.

مقدمة

نظرا للطلب المتزايد الذي تشهده دول العالم اليوم في مجال التنمية المستدامة من أجل النهوض في أحسن صورة للاحتياجات التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية وبعدها للأجيال القادمة، لاسيما في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وحتى المجال التكنولوجي الذي يعد هو الآخر له دورا مهما، خاصة في الآونة الأخيرة الذي ازداد اتساعا وانتشارا حسب طلب الاحتياجات، خاصة في مجال الاستثمار وأهميته في الدولة، ولهذا فإن للتنمية المستدامة ولأجل تحقيقها فلا بد من آليات وأدوات جبائية بيئية الغرض منها الاستغلال الأمثل ووقايتها من أجل مواكبتها مع التطور في عصرنا هذا.

وسعيا لذلك فإن اهتمام جميع الدول من أجل جعل حدا لما يحدث من التغيرات في جميع المجالات (اجتماعيا، اقتصاديا بيئيا وتكنولوجيا) من مشاكل بيئية التي تعد أحد المشاكل فيما تفرزه من تلوثات خاصة في الاستخدام العشوائي الذي ينجم عنه أخطار فيما يؤثر على البيئة، وللحد منه جعل سائر الدول مستحثة في أنظمتها القانونية مجموعة من الأدوات في قوانينها تتعلق بمجال أدوات الحماية البيئية، وعلى غرار هذه الدول نجد دولة الجزائر هي الأخرى استحدثت نظام جبائي بيئي في منظومتها القانونية، وذلك من أجل توفير حوافز والاستغلال العقلاني في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

والهدف من هذه المداخلة هو فعالية الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وكل ما تعلق بالتنمية المستدامة التي عرفت تطورا ملحوظا خاصة في الآونة الأخيرة التي أصبحت ابتكارا جديدا وحتى الطلب المتزايد عليها لأهميتها، وبعدها الدولي والوطني من جهة، ومن جهة أخرى بعدها للأجيال القادمة، وذلك من أجل تحسين الاستغلال العقلاني والحد من الانبعاث بما يفرض من ضرائب ورسوم وإتاوات لإعادة إصلاحه فيما كان عليه.

وعليه ومن خلال التنمية المستدامة ولتحقيقها فلا بد من آليات، ومن بين هذه الآليات وهي موضوع بحثنا الحماية البيئية كأداة للتنمية المستدامة التي تعد باعتبارها للحد من الاستغلال العقلاني وتصليح الضرر البيئي، ومن خلال هذا المنطلق ارتأينا طرح هذه الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟**

ولالإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا موضوعنا إلى مبحثين المبحث الأول نتناول فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بمصطلحي الحماية البيئية والتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني نتناول فيه تفعيل آليات الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية التي تستند إليها الحماية البيئية كأداة من الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المتعلقة بمصطلحي الجباية البيئية والتنمية المستدامة

نظرا للدور الذي تقوم به الأنظمة القانونية في تحديد أداة الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة من طرف جميع الدول بالنهوض بالاستثمار من أجل تحسين اقتصادياتها وتلبية الحاجات اليومية والمستقبلية للأجيال، ولمعرفة أهمية الجباية البيئية كأداة، التي تعتبر من الأدوات التي فرضت من أجل تحقيق التنمية المستدامة فلا بد من تحديد مفهوم مصطلح الجباية البيئية (المطلب الأول)، ثم تحديد مفهوم مصطلح التنمية المستدامة (المطلب الثاني) في نفس الوقت بروز العلاقة والأهداف لكل منهما.

المطلب الأول: تحديد مفهوم مصطلح الجباية البيئية

إن تحديد مفهوم مصطلح الجباية البيئية راجع إلى سياسة الدولة في ما تفرضه من خلال منظومتها القانونية، فهي التي تتكون من مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب التي تنظم المشاركة في المواضع القانونية، وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تمويل الدولة، أو هي عبارة عن مجموعة التشريعات أو السياسات والأجهزة التي تنظم وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية ونهائية مقابل خاص ومباشر¹، كما يبدو الأمر من خلال هذا المفهوم لمصطلح الجباية البيئية، نجد أنه يتمثل في المعنى الواسع، أي يشمل جميع الإجراءات التي تستعملها الدولة في سياستها المالية من ضرائب ورسوم وتحفيزات جبائي تهدف الحد من التلوث².

أما مفهوم مصطلح الجباية البيئية في معناه الضيق باعتبار أن الضريبة هي جوهر النظام الجبائي، فالافتتاح الضريبي هو تعبير عن العلاقة الكائنة بين الدولة والمواطن من حيث أنها التزام جبائي يستوجب وسائل تقنية قانونية ويعكس الجذور التاريخية للممارسة الديمقراطية، فليس هناك من ينكر أن إلزامية الضريبة لقد لعبت الدور الرئيسي في إنشاء وتدعيم المؤسسات الديمقراطية والنيابية الممثلة للشعب، كما لا ينكر كون تطبيق فكرة المساواة أمام الضريبة قد أدت إلى تطبيق مبدأ المواطنين أمام القانون³. أي ينحصر في الاقتطاعات النقدية الجبرية المفروضة على الأشخاص لقاء ما قاموا به من نشاطات ملوثة للبيئة⁴.

¹ تكوك نخير، الجباية وتسوية المنازعات المتعلقة بها في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر 2020-2021، ص 15.

² برحماني محفوظ، الجباية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2015، ص 400.

³ تكوك نخير، نفس المرجع، ص 15.

⁴ برحماني محفوظ، نفس المرجع، ص 400.

عرفت الجبائية البيئية على أنها: "نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئياً، بحيث أن إسقاط وصف البيئة في حالة ما إذا كانت وعاءها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية"¹.

وعرفت أيضاً على أنها: "مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوئين للبيئة بالإضافة إلى أن الحماية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة"².

يلاحظ من خلال هذا المفهوم لمصطلح الحماية البيئية على أنها عرفت من خلال مفهوم مصطلح الضريبة التي تفرض على جميع الأشخاص المعنوية أو الطبيعية من خلال أداء أنشطتهم.

لذلك فإن الحماية البيئية هي إحدى أهم وسائل السلطة العامة للحد من آثار التلوث، وتعد مكمل أساسي لآلية الضبط الإداري البيئي بفرض مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة، بهدف التعويض الذي تسبب فيه الملوث لغيره، كما الحماية البيئية إحدى السياسات الوطنية التي تهدف إلى تصحيح النقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث، ويعبر عنها بالضرائب الخضراء أو الإيكولوجية، تتمثل في الاقتطاعات النقدية الجبرية التي تدفع للخرينة العامة دون مقبل خاص، يعود ريعها إلى الخزينة العامة، قد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس الضريبة³.

إذ هذه الغايات المخصصة لغير الضريبة والتي يمكن أن تكون لحوافز جبائية للمستثمرين أو غير ذلك من الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص المعنوية أو الأشخاص الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر، نجد أن المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 22-18⁴، المؤرخ في 24 جوان 2022 المتعلق بالاستثمار، نص في الفصل الرابع تحت عنوان الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا.

ومن خلال هذه التعاريف فلا بد للحماية البيئية أغراض، ويمكن أن نذكر منها⁵:

¹ بن عزة محمد، دور الجبائية في حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة لنموذج الجبائية البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، مجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2013 ص 434.

² زوين الصادق، رجراج الزهير، فعالية الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص 128.

³ لمكيشي حياة، الجبائية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص 414.

⁴ الجريدة الرسمية عدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.

⁵ زريقة مخناش، الأدوات القانونية لتكريس الحماية الوقائية للبيئة في القانون الجزائري - النص والتطبيق - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون البيئة، بجامعة محمد ملين دباغين سطيف 02، الجزائر، 2022-2023، ص 345.

- المساهمة في زيادة الإيرادات الجبائية، والتي تستعمل في تغطية النفقات البيئية سواء بالرفع من مستواها على الملوث أو بتخفيضها لتشجيع الاستبدال والتجديد والابتكار، بما يؤدي إلى خلق التنافسية في الأعوان الاقتصاديين.

- المساهمة في الضرائب البيئية في تمويل سياسات حماية البيئة من خلال إيرادات جبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية، ويعد هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب البيئية في أغلب الدول.

- تغيير السلوك من خلال حساب العوامل الخارجية البيئية.

- ترقية الاستعمال الإيكولوجي والعقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء باعتبارها واحدة من الأدوات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

- ضمان بيئة صحية لكل شخص من المجتمع والعالم بأسره وهذا ما نصت عليه مختلف التشريعات الوطنية أو الدولية وحتى الاتفاقيات

- الحد من التدهور البيئي.

وعليه فإن مفهوم مصطلح الجباية البيئية من خلال ما سبق تعتبر مجموعة من الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو بالأحرى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث¹، أو ما يمكن أن تتمثل في ذلك الرابط المادي الذي يربط الفرد بحكومته وبقية أفراد المجتمع، وهي تشكل في نفس الوقت أداة سياسية فعالة سواء في المجال المالي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي خاصة وأن جميع الأنظمة الجبائية تخضع للفلسفة الاجتماعية للعصر الذي تسود فيه².

فالجباية البيئية بما تتضمنه من صور مختلفة للضرائب وحوافز ضريبية إحدى أهم الأدوات الجبائية التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة التلوث البيئي³.

فهو نظام بشكل عام، يحدد مجموعة من الضرائب التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعتها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا، يعمل وفق التشريعات الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية، وعليه فالنظام الجبائي البيئي الردعي هو الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين الملوّثين للبيئة، ويتم تحديدها استنادًا إلى أسس اقتصادية وفنية، في ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية⁴.

¹ زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص 400.

² تكوك نمير، مرجع سابق، ص 16.

³ زريقة مخناش، مرجع سابق، ص 354.

⁴ ملكيشي حياة، مرجع سابق، ص 419.

المطلب الثاني: تحديد مفهوم مصطلح التنمية المستدامة

إن تحديد مفهوم مصطلح التنمية المستدامة، تعدت واختلفت منذ ظهورها، وبحسب الهيئات والمنظمات والباحثين والمؤسسات العلمية القائمين عليها، ومن أهم التعريفات التي تناولت، ومن أهمها:

عرفت من طرف اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987 على أن: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"¹.

كما اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر سنة 1992، في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة على أنها: "تنمية توفيق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاث، فعالية من ناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنما التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة"².

إضافة إلى هذه التعاريف، أخذ برنامج الأمم المتحدة على عاتقه مسألة وضع تعريف واضح وشامل للتنمية المستدامة لسنة 1992 من خلال تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية، الذي جاء فيه أن: "التنمية المستدامة هي عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعة والصناعة، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا، وإيكولوجيا مستدامة"³.

فإن التنمية عبارة عن حركة وعلمية، حركة باعتبارها مجموعة الخطوات المتتالية والمتعاقبة والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد، أما النظر إلى التنمية بوصفها أداة يرجع إلى اعتبار خطة التنمية ليست هدفها في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وتؤدي إلى رفع المستوى الحياة في المجتمع⁴.

وبالرجوع إلى المشرع الجزائري نجد أنه تناول تعريف التنمية المستدامة من خلال أحكام المادة 04 وفق القانون رقم 03-10⁵، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نص على أن مفهوم التنمية

¹ وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر 2018-2019، ص 14.

² الجودي صاطوري، التنمية في الجزائر - الواقع والتحديات - مجلة الباحث، مجلد 16، عدد 16، 2016 ص 300.

³ وافي حاجة، نفس المرجع، ص 15.

⁴ سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع القانون العام، تخصص دولة ومؤسسات، بجامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، الجزائر 2017-2018. ص 06

⁵ الجريدة الرسمية عدد 43 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.

المستدامة يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستثمار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

وعليه ومن خلال هذه التعاريف التي اختلفت وتنوعت، فمننا نجد على أنها عرف بمفهوم واسع والإدلاء بعنصر المساواة الذي يعتبر أساسيا في ما بين الأجيال كأساس لمفهوم التنمية المستدامة¹ ومن حدد مفهومها من أجل غايات محددة، إضافة إلى التوازن البيئي، وعلى هذا الأساس لا يمكن حصر مصطلح مفهوم التنمية المستدامة إلا بنطاق بعدها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتكنولوجي، إضافة إلى النصوص والتنظيمات القانونية التي تسنها الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

فالبعد الاجتماعي هو حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة¹، ويمكن أن نجمل هذه الأبعاد الاجتماعية بما يلي²:

- الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال القادمة.

- التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي بمعنى تحقيق تقديم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن النمو السريع له ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن النمو السريع في بلد ما يحد من التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل السكان.

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية والمياه لأن هذه التنمية تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري.

أما البعد الاقتصادي وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها³، كما يمكن أن البعد الاقتصادي أن يحقق بعض العناصر التالية⁴:

- تحقيق الإنصاف بين سكان العالم في استغلال الموارد ذلك أن الواقع يشير إلى أن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة يمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية.

¹ الجودي صاطوري، مرجع سابق، ص 301.

² خطاف ابتسام، غياط شريف، التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 03، ص 138

³ الجودي صاطوري، مرجع سابق، ص 302.

⁴ خطاف ابتسام، غياط شريف، مرجع سابق، ص 137.

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية من خلال التخفيض المستر والتدريجي لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.

- توفير عناصر الإنتاج الرئيسة في مقدمتها التنظيم والمعرفة العلمية ورأسمال.

- تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، غير أن هذا يقدر تحقيقه في محدودية الموارد المتاحة للعديد من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

أما البعد البيئي وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية مثل استنزاف المياه وقطع الغابات، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية¹. لذلك فلا بد من صيانة المياه، وحماية البيئة من أشكال التلوث من الانبعاثات الملوثة من خلال الأنشطة التي تمارس من طرف الأشخاص.

وهو البعد البيئي الذي يعد العمود الفقري للتنمية المستدامة، إذ يعد أحد المفاتيح لإعادة توطيد العلاقة بين الإنسان ومحيطه بما يحقق التنمية المستدامة²، إضافة إلى ذلك أعطى له المشرع الجزائري أهمية من خلال نص القانون رقم 03-10، المذكور أعلاه، وفق أحكام المادة 04 منه.

والبعد التكنولوجي هو الآخر الذي يهدف إلى استعمال تكنولوجيا في تطوير التنمية من خلال كيفية الاستخدام الجيد والمحافظة على البيئة لاسيما في جعل كفاءة للتكنولوجية والاستغلال الأمثل وذلك للحد من انبعاث التلوث، خاصة في الآونة الأخيرة أصبح متطلبات البعد التكنولوجي للتنمية

إضافة إلى السلطات الضبطية البيئية التي تقوم بمخططات وبرامج من أجل تنظيم التنمية المستدامة، من جهة ومن جهة أخرى تحديد الحماية على من يقومون بهذه الأنشطة زيادة على كيفية تقدير الحوافز حسب نوع النشاط المتعلق بطبيعة الاستثمار، في شكل تنظيمات وقرارات وتعليمات التي تصدر في هذا الشأن.

وعليه من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

¹ الجودي صاطوري، مرجع سابق.

² وافي الحاجة، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثاني: كيفية مساهمة أداة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

نظرا للدور الذي تلعبه الجباية البيئية كأداة من الأدوات في مساهمة تحقيق التنمية المستدامة، راجع إلى سياسة كل دولة في ما تقوم به من قوانين وتنظيمات من أجل النهوض لأرقى متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وعليه لتحقيق التنمية المستدامة فلا بد جعل حدا لما ينتج عن التلوث للمحافظة عليها مستقبلا وللأجيال القادمة من ناحية، ومن ناحية أخرى التحفيز التي تقام حسب كل دولة لجعل التنمية بحسب المتطلبات، ولتحقيق هاذين الخاصيتين فلا بد من ضرورة تفعيلهما من أجل تحقيق التنمية، ومن خلال هذا علينا تبيان الجباية البيئية بين الردع والتحفيز لتحقيق التنمية المستدامة (المطلب الأول)، ثم نتناول الجباية البيئية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الجباية البيئية بين الردع والتحفيز لتحقيق التنمية المستدامة

بما أن الجباية البيئية تختلف باختلاف أدائها في مساهمة التنمية المستدامة وهذا راجع لتكامل بعضهما البعض، لذلك قد تكون الجباية البيئية في صورة جباية ردعية، والغرض منها المحافظة على البيئة وللأجيال القادمة. وقد تكون في صورة الجباية التحفيزية أول على الأقل من ذلك تكون بالإعفاء، والغرض منها تحقيق متطلبات الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه نحاول تبيان كل الجباية الردعية (الفرع الأول)، ثم الجباية التحفيزية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الجباية البيئية الردعية

من خلال هذا الفرع نبين الضرائب والرسوم ذو شمولية الجباية الردعية التي من خلالها يتم الحد من الانبعاثات الملوثة على الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أو بالأحرى هي تقسيمات الجباية البيئية في صورة الضرائب والرسوم. نتناولهما كالآتي:

أولاً: الضرائب: نقوم بتعريف الضريبة ثم نبين أهم أشكالها كالتالي:

1- تعريف الضرائب: تعرف الضريبة على أنها: "كل الاقتطاعات المالية الجبرية التي تكون دون مقابل أو نفع خاص يستفيد منه المكلف الذي قام بنشاط ألحق أو يلحق مستقبلا ضررا بالبيئة، وتقتطع مرة في السنة مثل الضريبة على النشاطات الملوثة"¹.

وتعرف أيضا على أنها: "الموارد المالية العامة التي تقطعها الدولة من الأشخاص جبرا بغرض استخدامها، لتحقيق الأهداف العامة وبدون مقابل"².

¹ برحماني محفوظ، مرجع سابق، ص 401.

² تكوك نمير، مرجع سابق، ص 26.

كما تعرف أيضا على أنها: "تلك الضرائب المفروضة على الملوّثين اللذين يحدثون أضرار بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتوجاتهم الملوثة اللذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتوجاتهم الملوثة واستخدام لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة"¹.

إذن من خلال هذه التعاريف نجد أن الضريبة هي اقتطاع مالي يدفع جبرا على الملوّثين الذي يحدثون أضرار على البيئة، وعادة يخصص جزء من هذا المبلغ لإعادة إصلاح الضرر وهو ما يعتبر محافظة على التنمية للأجيال المستقبلية.

2- أشكال الضرائب: تتعدد وتختلف أشكال الضرائب للحد من الانبعاثات الملوثة ونذكر منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

أ- الضرائب على الانبعاثات الملوثة: وهو نوع من أنواع الضرائب البيئية، عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات التي يتم صرفها سواء في التربة أو الماء أو في الجو، حيث ينصح بالاعتماد على مثل هذه الضرائب في حالة ما إذا كانت مصادر الانبعاثات ثابتة، وذلك من أجل تسهيل عملية التسيير والمراقبة الإدارية، لفرض مثل هذه الضرائب يجب توفير إمكانيات تقنية متطورة بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرة والبراعة في مجال قياس التلوث، وهذا ما يعقد المأمورية أمام الدول المتخلفة². وهذا ما يجعل فرض هذا النوع من الضرائب ضئيلا بالنسبة للدول النامية التي تفقد للإمكانيات اللازمة التي تأهلها إلى ذلك³.

ب- الضرائب على المنتوجات المضرّة بالبيئة: كذلك يعتبر نوع من أنواع الضرائب الذي يقع على المنتوجات المضرّة بالبيئة ويتسبب أضرارا على البيئة ومن خلاله يكون تدهور في التنمية، أي كلما زاد حجم التلوث نقصت التنمية.

وعليه تحل الضرائب على المنتوجات المضرّة بالبيئة محل الضرائب على الانبعاثات الملوثة إذا تعذر فرض هذه الأخيرة مباشرة، كما يتم فرض الضرائب على المنتوجات المضرّة بالبيئة بشكل كبير من أجل تصحيح الآثار الخارجية أكثر من فرضها بغية الحد من التلوث، ومن الممكن أن تستهدف هذه الضريبة بعض أنواع المنتجات التي تحتوي على مواد سامة أو ملوثة بالإضافة إلى إمكانية فرضها في صورة ضريبة على استهلاك منتجات معينة بهدف التقليل من استهلاك هذه المنتجات الملوثة⁴.

¹ زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص 129.

² نفس المرجع، ص 129.

³ مبطوش الحاج، عابدي قادة، الحماية كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 221.

⁴ زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص 129، 130.

ج- **الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية:** وهذا النوع من الضرائب يفرض على المنشآت المصنفة التي تستغل الموارد الطبيعية قصد استعمالها كمواد أولية في مختلف أنشطتها، والتي غالبا ما تكون مملوكة للدولة بحيث تعطي حق استعمالها لبعض العقود¹.

ثانيا- الرسوم البيئية: نقوم بتبيين الرسوم ثم نين أهم أشكاله

1- تعريف الرسوم البيئية: عرفت على أنها: "هي اقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة، ويدفع كلما طلبت الخدمة، مثل الرسوم على الوقود"².

عرف أيضا على أنه: "مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة ذات مقابل مزدوج، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها"³.

2- أشكال الرسوم البيئية: ومن بين أشكاله نذكر من أهمها:

أ- الرسوم على الخدمات المؤداة: ويطلق عليها أيضا حقوق الاستعمال، وهي مقابل نقدي لخدمات بيئية معينة مثل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب، جميع النفايات والتخلص منها وغيرها، ومن حيث المبدأ فإن عائدات هذه الرسوم لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، ذلك لأنها تهدف أساسا إلى تغطية التكاليف المتعلقة بتلك الخدمة المؤداة بالموازنة مع حماية البيئة بشكل أفضل، لهذا غالبا ما يتم تخصيص إيرادات هذه الرسوم لفائدة الجهات المقدمة لهذه الخدمات. ويهدف هذا النوع من الرسوم أيضا إلى تشجيع الاستغلال العقلاني للخدمات المؤداة، فمثلا عند التسعير المناسب للمياه الشروب أو الطاقة سوف يؤدي إلى ترشيد الاستغلال وتجنب الإسراف. وتعتبر الرسوم على جميع ومعالجة الفضلات من أكثر الرسوم البيئية تطبيقا في الكثير من الدول، وحتى تكون هذه الرسوم فعالية يجب الأخذ بعين الاعتبار الحجم الفعلي للفضلات وكذلك بعض العوامل النوعية كتركيز المواد السامة التي يمكن أن تتواجد ضمن هذه الفضلات⁴.

ب- الرسوم على استغلال الموارد الطبيعية: حيث توفر المواد الموارد الطبيعية العديد من الموارد الأولية التي تستعمل في مختلف الأنشطة، هي غالبا ما تكون مملوكة من طرف الدولة التي تعطي حقوق الاستغلال أو عقود الامتياز لشركات عامة أو خاصة تقوم بالاستغلال التجاري لهذه الموارد غير المتجددة. والتسيير الراشد لهذه الموارد يعتبر عامل مهم للنمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي جانب الحد من التلوث، لهذا فإنه يمكن تكييف هذه الرسوم على الاستغلال التجاري

¹ مبطوش الحاج، عابدي قادة، مرجع سابق، ص 221، 222.

² برحماني محفوظ، مرجع سابق، ص 401.

³ تكوك غير، مرجع سابق، ص 29، 30.

⁴ زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص 130.

للموارد الطبيعية لتحقيق أهداف بيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، كأن يتم فرض رسوم كبيرة على الطرق الاستغلالية للموارد الطبيعية الأكثر تلويث، وهذا بهدف تحفيز الشركات المستغلة نحو تبني طرق إنتاج أو استغلال أقل تلويث¹.

الفرع الثاني: الحماية البيئية التحفيزية

من خلال هذا الفرع تبين تعريف الحماية البيئية التحفيزية (أولاً)، ثم نبين أنواعها (ثانياً)، كالتالي:

أولاً: تعريف الحماية التحفيزية: ويقصد بها: "سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تسهم في تخفيض درجة تلوث البيئة، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك الأفراد والمنشآت إيجابياً اتجاه البيئة"².

كما أنها تعتبر تنازل الدولة عن حقها في تحصيل بعض أنواع الرسوم والضرائب المستحقة على بعض النشاطات الاستثمارية المساهمة في التنمية الاقتصادية الموازية مع الحفاظ على البيئة، فالأصل أن كل شخص خاضع للضريبة لكن قد يرى المشرع ضرورة الخروج عن الأصل العام في إعفاء بعض المكلفين من تحمل عبء الضريبة المفروضة بهدف الحفاظ على البيئة، وقد يكون هذا الإعفاء دائم أو مؤقت³، والغرض منها التحفيز على تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: أنواع الحماية التحفيزية: والتي قد تكون على شكل إعفاءات ضريبية، وحوافز بيئية.

1- إعفاءات ضريبية: وهذه الإعفاءات تكون إما على شكل إعفاء دائم، أو على شكل إعفاء مؤقت.

أ - الإعفاء الدائم: وهو الإعفاء الذي يكون بصفة نهائية من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.⁴ أي الإعفاء الكلي من الضرائب التي تفرض على مختلف النشاطات، وأحياناً يقال عنها الإعفاءات الصديقة للبيئة.

وبالرجوع إلى ما تناوله المشرع الجزائري في منظومته القانونية وبمثل هذه القوانين، نجد أنه تناوله المشرع الجزائري على سبيل المثال من تحفيزات لبعض الاستثمارات من خلال القانون رقم 22-18، المتعلق بالاستثمار، السابق الذكر، وفق نص المادة 24 من نفس القانون، حيث تنص على أن: "يمكن أن تستفيد الاستثمارات، بمفهوم المادة 04 من هذا القانون، بناء على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية المذكورة أدناه:

¹ نفس المرجع، ص 131.

² مبطوش الحاج، عابدي قادة، مرجع سابق، ص 232، 224.

³ ملكيشي حياة، مرجع سابق ص 424.

⁴ زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص 131.

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى في صلب النص "نظام القطاعات".

- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى في صلب النص "نظام المناطق".

- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل ويدعى في صلب النص "نظام الاستثمارات المهيكل".

ب- الإعفاء المؤقت: وهو ذلك الإعفاء الذي يكون لمدة زمنية محدودة، فمثلا يتم إعفاء المؤسسة ما بين الضرائب والرسوم البيئية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة للبيئة¹.

2- الحوافز الجبائية: كما تكون الحوافز البيئية في شكل إعانات كنوع من الحماية الاقتصادية للبيئة تستطيع من خلالها الدولة تشجيع المنشآت الملوثة على تخفيض التلوث البيئي خصوصا في ظل الأزمات الاقتصادية. فهي بذلك عبارة عن مبلغ من المال يستفيد منه الملوث جراء بذله لجهد إضافي لإزالة التلوث الذي يعتبر سببا في إحداثه، وذلك بهدف تحفيزه على حماية البيئة، وقد تأتي هذه الحوافز في صورة مكافآت معتبرة تحفز المنشآت على الحد من التلوث، كما أنها تأتي في صورة نفقات جبائية أخرى²، وعلى سبيل المثال كما تناول وفق أحكام المادة 31 من القانون رقم 22-18، المذكور أعلاه، من التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات القابلة المهيكل، في مرحلة الإنجاز وكذلك مرحلة الاستغلال.

المطلب الثاني: الجباية البيئية ودورها تفعيل التنمية المستدامة

نظرا للتداخل النظام الجبائي البيئي والتنمية المستدامة، وحرص جميع الدول على تفعيل أداة الجباية البيئية، إذ تعد حتمية لجعل دورها مهما في تحقيق التنمية والمحافظة عليها في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى بالجانب التكنولوجي، مما جعل النظم القانونية للدول تفعيل جبائية تتوافق مع تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

وعليه ولمساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن تشمل كل تفعيليها وفق ضوابط محددة، ومن بينها³:

- توجيه قرارات أرباب العمل نحو الاستثمار في الأنشطة غير الملوثة، حيث أن الإعفاءات الجبائية والتخفيضات على الأنشطة الصديقة للبيئة تحفز أرباب العمل والمستثمرين على الاستثمار في هذا المجال.

¹ زوين الصادق، رجراج الزوهير، نفس المرجع، ص 131.

² مبطوش الحاج، عابدي قادة، مرجع سابق، ص 226.

³ زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص 131.

- تجعل الملوث يدفع ثمن التلوث الذي يسببه، من خلال الضرائب على النفايات والإنبعاثات الغازية الملوثة على الأضرار الناجمة عن بعض الأنشطة الملوثة.

- إدخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة لأسعار المنتجات التي يقدمها كل نشاط.

ومن جهة أخرى يعد التنظيم كأداة من الأدوات الحماية البيئية لكي لا يكون إهدار في التنمية المستدامة، أي ما يكمن أن يقال على التنظيم لتحقيق التنمية المستدامة من فرض الضرائب والرسوم على كل نشاط يسبب تلوثا يتم إصلاحه بما فرض من خلال هذه الضرائب والرسوم، أو بشكل آخر في صورة تحفيزات المصاحبة أو الصديقة للبيئة.

وعليه فإن الحماية البيئية تضع التنمية في قلبها الإيجابي والموازن لعملية المحافظة وحماية البيئة، لأنها تجعل الأعوان الاقتصاديين يحترمون ويضعون نصب أعينهم حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي هي تلبية الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، دون أن ننسى الدور الذي تلعبه الحماية على الأنشطة الملوثة في تقليص من هذه الأخيرة، وذلك من خلال الرسوم المفروضة على بعض النشاطات¹.

لذلك فإن الحماية البيئية تعتبر من أهم الأدوات في تحقيق التنمية المستدامة وتطورها والتشجيع عليها من خلال منح الحوافز في شتى القطاعات.

كما تساهم الحماية البيئية في ردع الملوّثين ودفعهم إلى المحافظة على البيئة وترشيد استغلالهم للطاقة والموارد الطبيعية بالتالي ضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم من الموارد الطبيعية والطاقة².

الخاتمة: نظرا للدور الذي تلعبه الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال ما سبق ما تناولناه نعرض أهم النتائج والتوصيات

من أهم النتائج:

- استحداث النظم القانونية للدول أنظمة جبائية وذلك من أجل السعي لتحقيق التنمية المستدامة في كل المجالات من جهة، ومن جهة المحافظة على التنمية للأجيال القادمة.

¹ السعيد خويلدي، در الحماية الإيكولوجية في الموازنة بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2020. ص 173.

² زلاق حليلة، حمدي باشا نادية، مساهمة الحماية البيئية في تفعيل الاستدامة البيئية في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023. ص 431.

- فرض الضرائب والرسوم للحد العقلاني من انبعاثات التلوث حتى وإن كانت هذه الضرائب والرسوم أقل تكلفة من حجم الضرر لإصلاحه، وإنما الغرض منه جعل تحقيق التنمية باستمرارية وكذلك الحد من التنمية العشوائية أو أقل شيء تدهورها.

- التوجه نحو الاستثمار للأنشطة غير الملوثة خاصة في المجال الإلكتروني الذي أصبح دوره يلعب في الأنشطة الصديقة للبيئة، وجعله الأكثر الاستفادة من بعض الحوافز سواء كانت حافز دائمة أو مؤقتة، ونحو التحفيز إلى التنمية.

- توجيه المستثمر نحو استثمار خال من الانبعاثات الملوثة.

- الحرص على ضمان استمرارية التنمية للأجيال القادمة

من أهم التوصيات:

- ضرورة العمل اللائق خاصة لاسيما المورد البشري لتحقيق التنمية من خلال الخبرة الذي يمكن أن يكون الدافع في متطلبات التنمية.

- ضرورة محافظة على التنمية المستدامة من خلال أداة الجباية للأجيال المستقبلية.

- ضرورة فرض رقابة على كل النشاطات الملوثة وللمحد منها من أجل عدم تدهور التنمية.

- ضرورة تخصيص كل الضرائب والرسوم لإصلاح الانبعاثات الملوثة حتى يتسنى ذلك تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

1- الرسائل

- 1- تكوك غير، الجباية وتسوية المنازعات المتعلقة بها في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، الجزائر 2020-2021.
- 2- زريقة مخناش، الأدوات القانونية لتكريس الحماية الوقائية للبيئة في القانون الجزائري -النص والتطبيق- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون البيئة، بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر 2022-2023.
- 3- سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع القانون العام، تخصص دولة ومؤسسات، بجامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، الجزائر 2017-2018.
- 4- وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر 2018-2019.

2 - المقالات العلمية

- 1- برحمان محفوط، الجبائية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2015.
- 2- بن عزة محمد، دور الجبائية في حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة لنموذج الجبائية البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، مجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2013.
- 3- الجودي صاطوري، التنمية في الجزائر -الواقع والتحديات- مجلة الباحث، المجلد 16، العدد 16، 2016.
- 4- خطاب ابتسام، غياط شريف، التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 03، 2020.
- 5- زلاق حليلة، حمدي باشا نادية، مساهمة الجبائية البيئية في تفعيل الاستدامة البيئية في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023.
- 6- زوين الصادق، رجراج الزوهير، فعالية الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، 2019.
- 7- زوين الصادق، رجراج الزوهير، فعالية الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، 2019.
- 8- السعيد خويلدي، در الجبائية الإيكولوجية في الموازنة بين متطلبات التنمية والحفاظة على البيئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2020.
- 9- مبطوش الحاج، عابدي قادة، الجبائية كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 01، 2019.
- 10- مكيشي حياة، الجبائية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021.

3- النصوص التشريعية.

- 1- القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.
- 2- القانون رقم 22-18، المؤرخ في 24 جوان 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50 الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.